القانونية المحددة (بخمسة أيام عمل) من تاريخ تبليغ المشتكية بقرار رد الاعتراض المؤرخ بـــ (٢٠٢٦/٧/٢٩) أنظر الى قراري محكمة التمييز/حقوق رقم (٣٦٣) لسنة ٢٠٢٢ و رقم (٣٧٢) لسنة ٢٠٢٤.

قـــرار

ولهذا وتأســـيســـا على ما تقدم، وعملا بأحكام المادة (٥٣) من نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢، **تقرر لجنة مراجعة شكاوى الشراء**، رد الشـــكوى شـــكلا لتقديمها خارج المدة القانونية، واســـتكمال اجراءات العطاء، والإعلان عن القرار على البوابة الإلكترونية والموقع الإلكتروني لأمانة عمان الكبرى.

قرارا بمثابة الوجاهي بحق المشـــتكية والمشـــتكى عليها صـــدر بتاريخ ٢٠٢٦/٨/١٢.